

## وزارة العدل والشؤون القانونية

### قرار وزاري

رقم ٢٠٢٥/٢١٢

### في شأن الاشتراطات والمواصفات الفنية لمكاتب المحاماة أو مكاتب الاستشارات القانونية

استنادا إلى قانون المحاماة والاستشارات القانونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٤/٤١،  
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المحاماة والاستشارات القانونية الصادرة بالقرار الوزاري  
رقم ٢٠٢٥/٦٦،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

### تقرر

### المادة الأولى

يجب أن تتوفر في موقع مكتب المحاماة أو مكتب الاستشارات القانونية الاشتراطات والمواصفات  
الفنية الآتية:

- ١ - أن يعكس موقع المكتب مكانة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، وأن يكون سهل الوصول إليه للموكليين والعملاء.
- ٢ - أن يقع المكتب في فيلا أو في مبنى مخصص للمكاتب أو في شقة في مبنى سكني تجاري، أو داخل المجمعات أو المراكز التجارية شريطة أن يكون في أماكن مخصصة للمكاتب.
- ٣ - ألا يتصل المكتب بسكن داخلي أو بمحل لغرض آخر.
- ٤ - أن تتوفر في الموقع مواقف لسيارات الموكليين والعملاء.
- ٥ - ألا يقل عدد غرف المكتب بالنسبة للفيلا عن (٣) ثلاث غرف، وبالنسبة للشقق عن (٢) غرفتين.

### المادة الثانية

يجب تقديم تصميم مبدئي للتقسيمات الداخلية لمكتب المحاماة أو مكتب الاستشارات القانونية.

### المادة الثالثة

يجب أن تكون التقسيمات الداخلية لمكتب المحاماة أو مكتب الاستشارات القانونية، على النحو الآتي:

- ١ - مكتب استقبال للموكلين والعملاء.
  - ٢ - مكاتب للمحامين أو المستشارين القانونيين.
  - ٣ - قاعة اجتماعات.
  - ٤ - خزائن أو نظام أرشفة إلكتروني لحفظ ملفات ووثائق الموكلين والعملاء.
- وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون الإضاءة والتهوية بحالة جيدة في جميع التقسيمات الداخلية للمكتب.

### المادة الرابعة

يجب أن تتوفر في مكتب المحاماة أو مكتب الاستشارات القانونية التجهيزات الآتية:

- ١ - أجهزة حاسب آلي.
- ٢ - أجهزة هاتف.
- ٣ - خدمة الإنترنت.
- ٤ - وسائل الأمن والسلامة وفقا للمتطلبات المقررة من الجهة المختصة.

### المادة الخامسة

يجب على أصحاب مكاتب المحاماة أو مكاتب الاستشارات القانونية القائمة توفيق أوضاعهم طبقاً لأحكام هذا القرار خلال مدة لا تزيد على (١) عام واحد من تاريخ العمل به.

### المادة السادسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في: ٧ من رجب ١٤٤٧هـ

الموافق: ٢٨ من ديسمبر ٢٠٢٥م

د. عبد الله بن محمد بن سعيد السعيد

وزير العدل والشؤون القانونية